



استلام البحث نوفمبر 2025.
وقبل للنشر يناير 2026، وتم نشره
إلكترونياً في يناير 2026.
(معرفة الوثائق الرقمي):

<https://doi.org/10.64190/abj.1.2.2026.10>

Creative Commons Attribution-
NonCommercial 4.0 (CC-BY-NC).



آليات إعادة إعمار قطاع غزة بعد حرب 2023: دراسة مقارنة في ضوء التجارب الدولية

د. محمد سعدو حمودة^(*)

جامعة الأزهر، غزة

إيمان عبد اللطيف الخضري

جامعة الأزهر، غزة

الملخص

تُعد عملية إعادة إعمار قطاع غزة بعد حرب 2023 قضية محل اهتمام العديد من الأطراف، نظراً للدمار الشامل الذي لحق بالبنية التحتية والمرافق العامة والمناطق السكنية، حيث واجهت جهود الإعمار السابقة تحديات كبيرة تتعلق بالحوكمة والتمويل والتنسيق، ما يبرز الحاجة إلى تبني آليات مستندة إلى الأدلة والخبرات الدولية، حيث هدف هذا البحث إلى وضع تصورات لآليات إعادة الإعمار في ضوء تجارب دولية من أجل الوصول إلى رؤية شاملة وفعالة في عملية إعادة الإعمار، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن من أجل الوصول إلى الهدف، وكانت أبرز النتائج التي تم التوصل إليها في أن عملية إعادة الإعمار تتطلب عملية إعادة الإعمار في قطاع غزة تنسيقاً دولياً ومحلياً عالي المستوى، الانقسام الداخلي والتجاذبات الإقليمية والدولية تعرقل الجهود الرامية للإعمار وتحول دون تحقيق أي تقدم فيها، تجارب الدول السابقة في عملية إعادة الإعمار تؤكد أهمية القيادة والتخطيط والعمل على استغلال الفرص خاصة مع وجود اهتمام إقليمي وعالمي متجدد، وكانت أهم التوصيات في ضرورة قيام السلطة الفلسطينية بإنشاء هيئة وطنية مستقلة لإعادة الإعمار تحظى بدعم سياسي وشعبي وتكون مسؤولة عن وضع وتنفيذ خطط إعادة الإعمار، وتأمين ضمانات دولية للتمويل والتنفيذ من أجل تجنب إهدار الموارد وضمان استمرارية في تدفق التمويل، ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة وتكييفها مع السياق المحلي في القطاع، التركيز على الأبعاد الاجتماعية والإنسانية في الإعمار، مثل الصحة والتعليم والإسكان، جنباً إلى جنب مع المشروعات الاقتصادية، لضمان تعافٍ شامل ومستدام وتعزيز الشراكة مع جمهورية مصر العربية لتولي دوراً ومحورياً في قيادة جهود إعادة إعمار قطاع غزة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة، إعادة إعمار، قطاع غزة، حرب 2023، تجارب دولية.

المقدمة

تُشكل عملية إعادة الإعمار ركيزة أساسية وأمر ضروري ومهم في مسار تعافي المجتمعات من آثار الكوارث الطبيعية أو الصراعات السياسية، كونها تساهم في إعادة بناء البنية التحتية مما يعزز

المؤلف المراسل: محمد سعدو حمودة، أستاذ إدارة الأعمال المساعد، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، mohammed.hamouda@alazhar.edu.ps، <https://orcid.org/0009-0002-6107-4970>.
الاقتباس: حمودة، محمد سعدو؛ والخضري، إيمان عبد اللطيف. (2026). آليات إعادة إعمار قطاع غزة بعد حرب 2023: دراسة مقارنة في ضوء التجارب الدولية. *ARADO Business Journal*, 1(2), 65-90. <https://doi.org/10.64190/abj.1.2.2026.10.90-65>.

الاستقرار والتنمية والحوكمة وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي واستعادة الحياة الطبيعية. ويُعتبر قطاع غزة من أبرز وأكثر المناطق التي تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال، وذلك بسبب الدمار الواسع الذي لحق بالبنية التحتية والقطاعات الحيوية والمرافق العامة المختلفة، مما جعل الحاجة إلى إعادة الإعمار بالشكل السريع ضرورة ملحة لضمان حياة كريمة للمجتمع الغزي.

ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR, <https://www.undrr.org/>)، فإن إعادة الإعمار هي إعادة بناء البنية التحتية الحيوية والخدمات والإسكان والمرافق وسبل العيش اللازمة على المدى المتوسط والطويل للعمل الكامل للمجتمع المحلي أو المجتمع المتضرر من الكوارث، وترميمها بعناصر الاستدامة والمرونة ومواءمتها مع مبادئ التنمية المستدامة ومبدأ إعادة البناء بشكل أفضل، من أجل تجنب أو تقليل شدة مخاطر الكوارث في المستقبل.

وبالتالي فإن عملية إعادة الإعمار لا تقتصر على ترميم ما كان موجوداً سابقاً، وإعادة بناء وتأهيل البنية التحتية المتضررة، مثل بناء المنازل والمدارس والمستشفيات والطرق والجسور والبنية التحتية، بل تشمل أيضاً زيادة قدرة المجتمع على الصمود أكثر في المستقبل، أي أنها تشمل إعادة تأهيل الاقتصاد وتحسين الخدمات الأساسية وتعزيز القدرات المجتمعية والاقتصادية بهدف تحقيق التنمية ومقاومة المخاطر من أجل تمكين وتعزيز الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية.

يهدف هذا البحث إلى تقديم تصور مستقبلي عملي لآليات إعادة إعمار قطاع غزة، يستند إلى قراءة شاملة للواقع الراهن بمختلف أبعاده الاقتصادية والاجتماعية، وتحليل آثار الحرب الأخيرة على قطاع غزة 2023 التي خلفت دماراً واسعاً في البنية التحتية والنسيج المجتمعي. ويركز البحث على رصد التحديات الحقيقية التي تعيق جهود الإعمار، سواء كانت سياسية أو مؤسسية أو لوجستية، إلى جانب استعراض الفرص المتاحة التي يمكن البناء عليها.

بالإضافة إلى الاستفادة من التجارب الدولية في إعادة الإعمار، من خلال تحليل نماذج ناجحة وأخرى متعثرة، بهدف استخلاص الدروس التي يمكن توظيفها في السياق الفلسطيني. وينتهي البحث بجملته من النتائج والتوصيات العملية التي من شأنها أن تساهم في وضع أسس متينة لإعادة إعمار فاعل وشامل، يُعيد الأمل لسكان القطاع ويُهمّد الطريق نحو تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

مقدمة

تُشكل عملية إعادة الإعمار ركيزة أساسية و أمر ضروري ومهم في مسار تعافي المجتمعات من آثار الكوارث الطبيعية أو الصراعات السياسية، كونها تساهم في إعادة بناء البنية التحتية مما يعزز الاستقرار والتنمية والحوكمة وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي واستعادة الحياة الطبيعية. ويُعتبر قطاع غزة من أبرز وأكثر المناطق التي تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال، وذلك بسبب الدمار الواسع الذي لحق بالبنية التحتية والقطاعات الحيوية والمرافق العامة المختلفة، مما جعل الحاجة إلى إعادة الإعمار بالشكل السريع ضرورة ملحة لضمان حياة كريمة للمجتمع الغزي.

ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR, <https://www.undrr.org/>)، فإن إعادة الإعمار هي إعادة بناء البنية التحتية الحيوية والخدمات والإسكان والمرافق وسبل العيش اللازمة على المدى المتوسط والطويل للعمل الكامل للمجتمع المحلي أو المجتمع المتضرر من الكوارث،

وترميمها بعناصر الاستدامة والمرونة ومواءمتها مع مبادئ التنمية المستدامة ومبدأ إعادة البناء بشكل أفضل، من أجل تجنب أو تقليل شدة مخاطر الكوارث في المستقبل.

وبالتالي فإن عملية إعادة الإعمار لا تقتصر على ترميم ما كان موجوداً سابقاً، وإعادة بناء وتأهيل البنية التحتية المتضررة، مثل بناء المنازل والمدارس والمستشفيات والطرق والجسور والبنية التحتية، بل تشمل أيضاً زيادة قدرة المجتمع على الصمود أكثر في المستقبل، أي أنها تشمل إعادة تأهيل الاقتصاد وتحسين الخدمات الأساسية وتعزيز القدرات المجتمعية والاقتصادية بهدف تحقيق التنمية ومقاومة المخاطر من أجل تمكين وتعزيز الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية.

يهدف هذا البحث إلى تقديم تصور مستقبلي عملي لآليات إعادة إعمار قطاع غزة، يستند إلى قراءة شاملة للواقع الراهن بمختلف أبعاده الاقتصادية والاجتماعية، وتحليل آثار الحرب الأخيرة على قطاع غزة 2023 التي خلّفت دماراً واسعاً في البنية التحتية والنسيج المجتمعي. ويركز البحث على رصد التحديات الحقيقية التي تعيق جهود الإعمار، سواء كانت سياسية أو مؤسسية أو لوجستية، إلى جانب استعراض الفرص المتاحة التي يمكن البناء عليها.

بالإضافة إلى الاستفادة من التجارب الدولية في إعادة الإعمار، من خلال تحليل نماذج ناجحة وأخرى متعثرة، بهدف استخلاص الدروس التي يمكن توظيفها في السياق الفلسطيني. وينتهي البحث بجملة من النتائج والتوصيات العملية التي من شأنها أن تسهم في وضع أسس متينة لإعادة إعمار فاعل وشامل، يُعيد الأمل لسكان القطاع ويُمهد الطريق نحو تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة

أولاً- الواقع الحالي لقطاع غزة

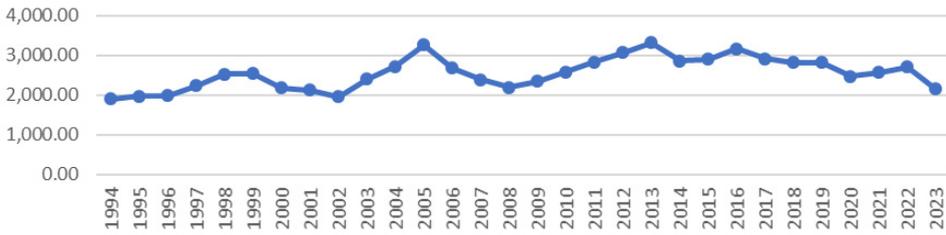
نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

يواجه قطاع غزة العديد من التحديات المعقدة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي نتيجة الحصار المستمر والصراعات المتكررة والأوضاع السياسية غير المستقرة. حيث فرضت إسرائيل حصاراً شاملاً وممنهجاً على قطاع غزة في عام 2007، وعانى القطاع من العديد من العمليات العسكرية الإسرائيلية المدمرة، مما أثر سلباً على مختلف جوانب الحياة، ومن أجل فهم واقع القطاع وتشخيص أبرز التحديات التي يواجهها فيما يلي تحليل لأهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في القطاع:

1- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد منه

إن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قطاع غزة للعام 2023 بالأسعار الثابتة للعام 2015 قد انخفضت بنسبة 22.5% مقارنةً بالعام 2022 (سلطة النقد الفلسطينية، 2024)، وبذلك تصبح قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين للعام 2023 بالأسعار الثابتة للعام 2015 حوالي 14,923 مليون دولار أمريكي، مسجلة انخفاضاً بنسبة 5% مقارنةً بالعام السابق (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024). ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع كافة المؤشرات الاقتصادية خلال الربع الرابع من عام 2023 نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي

أثر على كافة مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني بما في ذلك سوق العمل والمالية العامة ومستويات الأسعار والتبادل التجاري، وتوقف تحويل أموال المقاصة وعدم قدرة الحكومة على دفع رواتب كاملة للموظفين العموميين، مما ساهم في تراجع القدرة الشرائية للمواطنين وتراجع الأنشطة الاقتصادية (سلطة النقد الفلسطينية، 2024). ويشير الباحثان إلى أن الاعتداءات الإسرائيلية تسببت في خروج معظم الأنشطة الاقتصادية عن الخدمة، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي في غزة في الربع الأخير من عام 2023 بنحو 81.3% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق (سلطة النقد الفلسطينية، 2024). وأدت التطورات السابقة إلى انخفاض كبير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة خلال عام 2023 بنحو 24.3% ليصل إلى حوالي 947.6 دولار خلال نفس الفترة. (سلطة النقد الفلسطينية، 2024).



المصدر: موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات التراكمية، [/https://www.pcbs.gov.ps](https://www.pcbs.gov.ps)

شكل رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قطاع غزة خلال الفترة (2023-1994) بالأسعار الثابتة للعام 2015 بالمليون دولار

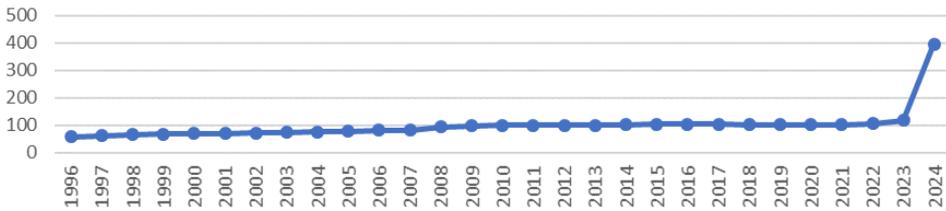
يتضح من شكل (1) أن الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة خلال الفترة من 1994 إلى 2023 قد مر بالعديد من التقلبات الملحوظة، وتأثر اقتصاد القطاع بعدة عوامل، أبرزها الحصار، والصراعات العسكرية، والتغيرات في الدعم المالي الخارجي. ويتضح من شكل رقم (1) أن أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي كانت في عام 2013 في حين أدنى قيمة في عام 2023، حيث في عام 2013، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة 3,320.50 مليون دولار، وهو الأعلى خلال الفترة 2023-1994، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الاستثمارات الخارجية والمساعدات الدولية، حيث قدمت دولة قطر عام 2012 دعمًا بقيمة 407 ملايين دولار لقطاع غزة في عام 2012 وهذه المنحة خصّصت لمشروع إعادة الإعمار والبنية التحتية، مما ساهم في تحفيز الاقتصاد المحلي وتعزيز القطاعات الإنتاجية المختلفة، (لجنة إعادة إعمار غزة، <https://q-grc.ps/grants>).

أما في عام 2023، فقد شهد قطاع غزة انخفاضًا حادًا في الناتج المحلي الإجمالي إلى 2,154.70 مليون دولار، وهو الأدنى خلال الفترة 2023-1994، يعود هذا الانخفاض إلى الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2023، حيث أدت العمليات العسكرية إلى تدمير البنية التحتية والمرافق العامة، مما أدى إلى أوقف عجلة الإنتاج بشكل كامل وأثر بشكل مباشر على جميع القطاعات الاقتصادية، ونتج عن ذلك ارتفاع في معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، حيث وفقًا لمنظمة العمل الدولية، بلغت نسبة البطالة 80%، مما أدى إلى تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 83.5% في غزة، وهي أكبر خسارة اقتصادية مسجلة للقطاع (منظمة العمل الدولية، ilo.org).

ويضيف الباحثين هنا أن التقلبات الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي تعود إلى الحروب المتكررة في الأعوام 2008، 2012، 2014، 2021، و2023 التي أدت إلى تعطيل الاقتصاد المحلي وتدمير البنية التحتية، والقيود الإسرائيلية على حركة البضائع والأفراد منذ عام 2007 التي حدت من النشاط الاقتصادي، وأثرت بشكل كبير على قدرة القطاعات الإنتاجية على النمو الاقتصادي في القطاع.

2- الرقم القياسي لأسعار المستهلك

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قطاع غزة يُعد مؤشرًا اقتصاديًا مهمًا يعكس التغيرات في مستويات الأسعار للسلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد والأسر. شهد هذا المؤشر تقلبات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة نتيجة للعوامل الاقتصادية والسياسية.



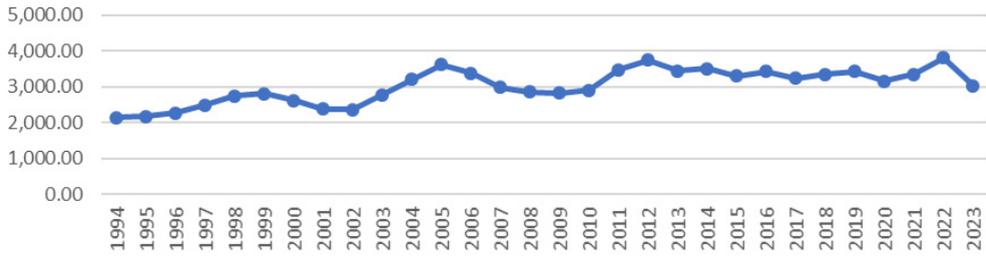
المصدر: موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات التراكمية، [/https://www.pcbs.gov.ps](https://www.pcbs.gov.ps)

شكل رقم (2) الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قطاع غزة خلال الفترة (2024-1996)

يتضح من شكل رقم (2) أن مؤشر أسعار المستهلك قد أخذ بالتزايد في معظم السنوات محققًا زيادة نسبتها 102.5% في عام 2023 مقارنة مع العام 1996، ويعود ذلك إلى الحصار المفروض على القطاع، والعمليات العسكرية، والاضطرابات السياسية، والتي تؤثر على توفر السلع وتكاليف النقل والتخزين، مما ينعكس على مؤشر أسعار المستهلك، ولا تغفل أيضًا عن العوامل الخارجية مثل التغيرات في أسعار السلع الأساسية عالميًا، والتقلبات في أسعار الصرف، التي تؤثر على مؤشر أسعار المستهلك في غزة. لكن الملاحظ هنا هو عام 2024 حيث ارتفع بنسبة 238% مقارنة بالعام 2023 ويرجع الباحثين أسباب هذا الارتفاع إلى ارتفاع تكاليف الشحن وتنسيق دخول البضائع والنقل وحالة عدم اليقين الاقتصادي بالإضافة إلى شح السلع المتوفرة مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، كذلك السلع الزراعية اتسمت بارتفاع الأسعار بشكل كبير بسبب ارتفاع أسعار المدخلات والمخاطرة الكبيرة التي عانى منها المزارعون.

3- الاستهلاك النهائي

يتأثر الاستهلاك النهائي في قطاع غزة بشكل رئيسي بالأوضاع الاقتصادية والسياسية، حيث الارتفاع في معدلات الاستهلاك في فترات اتسمت بالاستقرار النسبي وتوفر الدعم الخارجي، بينما تنخفض بشكل حاد في فترات الأزمات الاقتصادية والحروب الإسرائيلية، ووفقًا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد بلغ الاستهلاك النهائي في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2024 حوالي 156.4، 156.6، 166.6 مليون دولار، بانخفاض نسبته 83.1%، 83.2%، 83.1% على التوالي مقارنة بالعام 2023 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، [./https://www.pcbs.gov.ps](https://www.pcbs.gov.ps)).



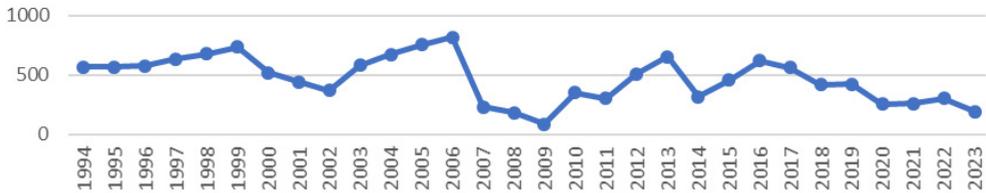
المصدر: موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات التراكمية، [/https://www.pcbs.gov.ps](https://www.pcbs.gov.ps)

شكل رقم (3) الاستهلاك النهائي في قطاع غزة خلال الفترة (2023-1994) بالمليون دولار

يتضح من شكل رقم (3) تقلبات في الاستهلاك النهائي في قطاع غزة على مدار السنوات الماضية، حيث شهدت بعض السنوات ارتفاعاً ملحوظاً، بينما سجلت سنوات أخرى انخفاضاً كبيراً، حيث شهدت الفترة 2007-2006 انخفاض في الاستهلاك، بسبب الانقسام الفلسطيني وفرض الحصار الإسرائيلي، أما الفترة 2012-2011 فقد شهدت ارتفاع نتيجة لزيادة تدفق البضائع والمساعدات الإنسانية عبر الأنفاق التجارية مع مصر، أما عام 2023 فقد حقق تراجع بسبب تداعيات الحرب الإسرائيلية على غزة، التي أدت إلى انخفاض النشاط الاقتصادي، وزيادة معدلات البطالة، وارتفاع الأسعار واختلاف في نمط السلة الغذائية للمستهلك وهو ما أثر سلباً على الاستهلاك النهائي.

4- الاستثمار

يُعد إجمالي تكوين رأس المال الثابت مؤشراً حيوياً لفهم ديناميكيات الاستثمار والنمو الاقتصادي في أي دولة، حيث يعكس مدى التوسع في الأصول الثابتة وقدرة الاقتصاد على تعزيز إنتاجيته وتنافسيته، ومر قطاع غزة بالعديد من التقلبات والتذبذبات المختلفة خلال فترة الدراسة التي أثرت على حجم الاستثمار في الاقتصاد.



المصدر: موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات التراكمية، [/https://www.pcbs.gov.ps](https://www.pcbs.gov.ps)

شكل رقم (4) التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في قطاع غزة خلال الفترة (2023-1994) بالمليون دولار

يتضح من شكل رقم (4) أن سنوات الانخفاض تعددت خلال فترة الدراسة وأبرزها فترة الانتفاضة الثانية من 2002-2000، لكن في عام 2006 سجلت أعلى قيمة للتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي حيث زيادة المشاريع التنموية والاستثمارية، مما رفع من معدل النمو الاقتصادي، لكن في العام 2007 بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع قد تأثر تدفق المواد الخام والمعدات مما قيد من التطوير الصناعي والاستثمارات، ومن ثم شهدت السنوات (2008، 2012، 2014، 2021، 2023) حروب واعتداءات إسرائيلية عسكرية وقيود تجارية أدت إلى تدمير المنشآت والبنى

التحتية وخفض وتقويض الاستثمارات، فضلاً عن الركود الاقتصادي وانخفاض الاستثمارات بسبب جائحة كورونا منذ العام 2020.

5- الميزان التجاري

يُعد الميزان التجاري مؤشراً أساسياً لوضع التجارة الخارجية حيث يمثل الفرق بين قيمة الصادرات والواردات في الاقتصاد، ويتأثر الميزان التجاري في قطاع غزة بعدة عوامل أبرزها الحصار المفروض منذ عام 2007، والقيود السياسية، والتقلبات الاقتصادية المحلية والعالمية.



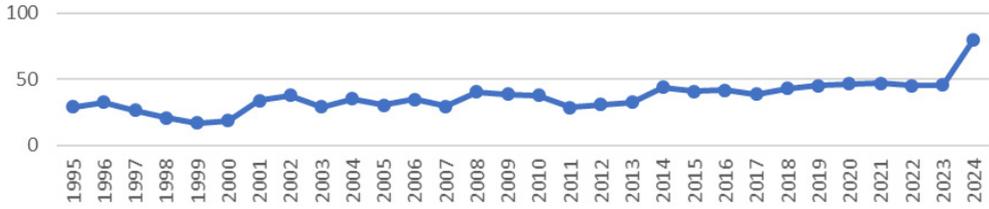
المصدر: موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات التراكمية، [/https://www.pcbs.gov.ps](https://www.pcbs.gov.ps)

شكل رقم (5) الميزان التجاري في قطاع غزة خلال الفترة (1994-2023) بالمليون دولار

يتضح من شكل رقم (5) أنه في الفترة بين 1994-1999 ساعدت اتفاقية أوسلو على تعزيز التجارة مع الأسواق الخارجية، لكن العجز التجاري استمر بسبب اعتماد غزة الكبير على الواردات وعدم كفاية الإنتاج المحلي للتصدير، لكن بعد ذلك انهار الميزان التجاري بسبب الحصار والقيود خاصة فترة الانتفاضة وفترة الحصار منذ عام 2007 ومنع التصدير للسلع الزراعية والصناعية، مما أدى إلى تحقيق تراجع في الواردات والصادرات، وشلل الميزان التجاري، وحقق الميزان التجاري بعض التحسن في مستوى الصادرات بسبب الفتح الجزئي المحدود للمعابر، ولكن رغم ذلك استمرت في مستوياتها المنخفضة بسبب القيود المفروضة من الجانب الإسرائيلي، وكذلك أدى تفاقم الأزمات الاقتصادية، وارتفاع تكلفة الاستيراد، إلى تراجع القدرة الشرائية، إلى التخفيف من حجم الواردات، وأخيراً كانت الأوضاع الأمنية غير المستقرة في 2023 وتدمير معظم القدرة الإنتاجية قد أدت إلى تخفيض التبادل التجاري مع الأسواق الخارجية.

6- معدل البطالة

تُعد البطالة في قطاع غزة من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الغزي، حيث يعكس معدل البطالة تأثير القوة العاملة بالحصار المفروض والصراعات المتكررة. يعاني القطاع من معدلات بطالة مرتفعة، تُعد من بين الأعلى عالمياً، حيث في عام 2024، ارتفعت نسبة البطالة إلى ما يقارب 80% نتيجة لانهايار الاقتصاد عقب الصراع الأخير بين إسرائيل وحركة حماس، مما أدى إلى دفع ما يقرب من 2.3 مليون من سكان القطاع نحو الفقر (Rueters, <https://www.reuters.com>)، وذلك بسبب القيود المفروضة على حركة الأفراد والبضائع، وتراجع الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى تدمير البنية التحتية جراء الحروب المتكررة. وقد ازدادت حدة المشكلة في السنوات الأخيرة نتيجة للأزمات السياسية والاقتصادية، مما أدى إلى تفاقم الفقر وتدهور مستوى المعيشة للسكان (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024).



المصدر: موقع سلطة النقد الفلسطينية، البيانات السنوية، <https://www.pma.ps/ar>.

شكل رقم (6) معدل البطالة في قطاع غزة خلال الفترة (1995-2024)

يتضح من شكل رقم (6) إن قطاع غزة شهد تقلبات حادة في معدلات البطالة على مدار العقود الثلاثة الماضية، متأثرًا بعوامل سياسية واقتصادية متعددة، حيث انخفض معدل البطالة من 29.4% في عام 1995 إلى 16.9% في عام 1999، ويُعزى ذلك إلى تحسن نسبي في الأوضاع الاقتصادية عقب اتفاقيات أوسلو وزيادة فرص العمل، لكن ارتفع المعدل إلى 18.9% في 2000 مع اندلاع الانتفاضة الثانية، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، حيث وصلت إلى 38.1% في عام 2002، نتيجة الإغلاقات المتكررة وتدمير البنية التحتية، وارتفع معدل البطالة إلى 34.8% في عام 2006 و29.7% في عام 2007، مع فرض الحصار على القطاع وتقييد حركة الأفراد والبضائع، وقد وصل معدل البطالة إلى 40.5% في عام 2008، مع بدء العمليات العسكرية وتدمير المزيد من البنية التحتية، وبلغت البطالة ذروتها عند 43.9% في 2014 نتيجة الحرب وتأثيرها المدمر على الاقتصاد المحلي، وتراوح معدلات البطالة بين 41.1% و45.2%، خلال الفترة 2015-2019 مع استمرار الحصار وتدهور الأوضاع المعيشية، واستمر المعدل في الارتفاع، حيث بلغ 46.9% في عام 2021، مع تأثير جائحة كورونا، واستقر حول 45.8% في عام 2023، حتى وصل إلى حوالي 80% بسبب الحرب الأخيرة على قطاع غزة.

وبعد الاستعراض السابق، ويؤكد الباحثان أن قطاع غزة هو مركز للأزمات الاقتصادية والإنسانية ويعاني من العديد من المشاكل، والتي تفاقمت بسبب الحروب الإسرائيلية والحصار المستمر حتى الآن، مما يجعله يواجه العديد من التحديات الكبرى التي تتطلب التدخل من أجل إعادة الإعمار وتحسين الوضع الاقتصادي.

تأثير الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة

يشهد قطاع غزة حربًا إسرائيلية ليس لها مثيل، ذلك منذ السابع من أكتوبر في 2023، التي خلفت آثارًا كارثية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وغيرها، فقد تسببت في خسائر بشرية ومادية جسيمة، مما أدى إلى انهيار اقتصادي واجتماعي وبيئي وتفاقم الأوضاع في قطاع غزة.

1- الآثار الاقتصادية

أ- تدمير البنية التحتية الاقتصادية

أدت الحرب الإسرائيلية إلى تدمير واسع في البنية التحتية، حيث طالت الغارات الإسرائيلية الطرق، وشبكات الكهرباء والمياه، والصرف الصحي وغيرها ما أدى إلى شلل شبه كامل في القطاعات

الاقتصادية الحيوية المختلفة. وحسب التقديرات الأولية من 7 أكتوبر 2023 حتى نهاية يناير 2024 فقد بلغت الأضرار في البنية نحو 29.9 مليار دولار (UN Geneva, 2025) ، ويؤكد الباحثين هنا أن ذلك يعني أن عملية إعادة الإعمار قد تتطلب سنوات عديدة، وأن هذا التدمير الواسع للبنية التحتية الأساسي سيعيق من النمو الاقتصادي والتنمية المجتمعية ويرفع من معدلات البطالة والفقير.

ب- تراجع النمو الاقتصادي

أدى التدمير الواسع لمختلف المنشآت الاقتصادية إلى حدوث تراجع كبير في الإنتاج الصناعي والزراعي، الأمر الذي انعكس على الناتج المحلي الإجمالي. وبحسب ما نشره الأونكتاد أنه في الربع الرابع من عام 2023، سجلت غزة أكبر ركود اقتصادي لها. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 80.8% مقارنة بالربع الثالث من عام 2023، بينما انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 81.4% خلال نفس الفترة (United Nations Conference on Trade and Development, 2024: 9)، ويضيف الباحثين هنا أن مثل هذا الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي قد عمل على تراجع في معدلات النمو الاقتصادي.

ج- ارتفاع معدلات البطالة والفقير

تسببت الحرب الإسرائيلية في إغلاق العديد من المصانع والشركات والمنشآت الاقتصادية، مما أدى إلى فقدان آلاف الفلسطينيين وظائفهم. وعليه، يعاني قطاع غزة من معدلات بطالة مرتفعة، حوالي 80% من عمال قطاع غزة عاطلون عن العمل منذ بدء الحرب الإسرائيلية (World Bank, 2023: 2)، وتشير النتائج إلى أن معدل انتشار الفقر وصل إلى أكثر من 74.3% في 2024 بعد أن كان 38.8% نهاية 2023 (الإسكوا، 2024: 11).

د- ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم

أدى الحصار الإسرائيلي والتدمير الواسع للأسواق التجارية والمخازن إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية حيث حقق مؤشر أسعار المستهلك عام 2024 ارتفاعًا بنسبة 238% مقارنة بالعام 2023، وهو الأعلى منذ سنوات، ويضيف الباحثان أن مثل هذا الارتفاع قد أثر سلبيًا على القدرة الشرائية للمواطنين وأدى إلى عدم تمكن نسبة كبيرة من المواطنين في غزة من الحصول على السلع الأساسية التي يحتاجونها في حال توفرت من الأساس (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، <https://www.pcbs.gov.ps>).

هـ- تدمير القطاعات الاقتصادية المختلفة وتأثيرها على الانتاجية

تسببت الحرب الإسرائيلية الأخيرة في تدمير كبير للقطاعات الاقتصادية المختلفة، مما أثر على الإنتاجية والبنية التحتية. وحسب التقارير في قطاع التعليم، تعرضت المؤسسات التعليمية لخسائر كبيرة، حيث تم تدمير العديد من المدارس والجامعات والكليات ورياض الأطفال، وسُجلت إصابات ووفيات بين الطلاب والمعلمين، هو ما أدى بالتأكيد إلى تعطيل العملية التعليمية بشكل كامل، ووصف الخبراء أن ما يقوم به الاحتلال هو محاولة ممنهجة لتدمير النظام التعليمي الفلسطيني بشكل شامل، حيث 625,000 طالب لا يمكنهم الوصول إلى التعليم حاليًا، وحتى 25 سبتمبر 2024،

واستشهد أكثر من 10,317 طالبًا و416 من الكوادر التعليمية، وأصيب أكثر من 19,119 طالبًا و2,463 معلمًا، وحتى 31 يوليو 2024، 92.9% من المدارس (524 مدرسة) تضررت وتحتاج لإعادة إعمار جزئي أو كامل، وأكثر من 53.5% من المدارس المستخدمة كملاجئ تعرضت لهجمات مباشرة (United Nations Development Programme, 2024: 5-6).

ويؤكد الباحثين على أن هذا الدمار في البنية التحتية التعليمية والخسارة المحققة في الكوادر التعليمية يشكّل تهديدًا كبيرًا ومباشرًا للأجيال القادمة، أما القطاع الصحي، فقد وصل تقريبًا إلى الانهيار التام، حيث أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن 94% من المستشفيات في غزة تعرضت لأضرار أو دُمرت بالكامل، فضلًا عن إغلاق المعابر من قبل الاحتلال الإسرائيلي وعدم ادخال أي من الأدوية والمستلزمات الطبية ووضع قيود على شكل وحجم ادخالها أدى إلى نقص حاد في الخدمات الطبية الأساسية (Reuters, 2025).

تشير التقارير أنه حتى 25 سبتمبر 2024، استشهد أكثر من 986 من العاملين في المجال الصحي في غزة، وتم اعتقال 310 من الطواقم الطبية من قبل الجيش الإسرائيلي حتى 30 يونيو 2024، بحلول 22 يوليو 2024، وثقت منظمة الصحة العالمية 492 هجومًا على المنشآت الصحية، طالت 109 منشآت بينها 32 مستشفى و114 سيارة إسعاف. ومن المتوقع أن تكون الأمراض المعدية سببًا كبيرًا للوفيات الزائدة في غزة، حتى في حال وقف إطلاق نار دائم قريب، وتشمل الأخطار الكبرى أمراض مثل الكوليرا والحصبة وشلل الأطفال والتهاب السحايا، ولا نغفل عن النقص الحاد في المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي يزيد من المخاطر الصحية، والقيود على إدخال المساعدات الطبية فاقمت الأزمة، حيث 60% من الأدوية إما غير متوفرة تمامًا أو بكميات ضئيلة جدًا (United Nations Development Programme, 2024: 6-7)، ويضيف الباحثين أن هذا الوضع لا يشير فقط إلى أزمة إنسانية حادة، بل يشكل تحديًا جوهريًا في عملية إعادة الإعمار الصحي.

كما تعرّض قطاع الإنشاءات لانهايار شبه كامل نتيجة التدمير الواسع للبنية التحتية والمباني السكنية والتجارية وحسب تقديرات البنك الدولي والأمم المتحدة، فُدّرت تكلفة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية في غزة بحوالي 18.5 مليار دولار حتى نهاية يناير 2024، وهو ما يعادل 97% من الناتج المحلي الإجمالي المشترك للضفة الغربية وغزة في عام 2022 (World Bank, 2024). ويضيف الباحثين هنا أن الدمار الواسع الذي لحق بالبنية التحتية والمباني جرّاء الحرب الأخيرة أدى إلى شلل شبه تام في قطاع الإنشاءات، موارد كبيرة لإعادة الإعمار.

في حين أن قطاع الخدمات حقق أيضًا تدهورًا حادًا، حيث انخفضت القيمة المضافة بنسبة 76% بما يشمل من الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، النقل، الاتصالات، والمرافق العامة، والتي تعطلت بشكل كبير بسبب الدمار والقيود المفروضة، وكذلك تضررت البنية التحتية للخدمات بشكل كبير، حيث دُمرت أو تعطلت 92% من الطرق الرئيسية، وتدهورت شبكات الكهرباء والاتصالات (United Nations Conference on Trade & Development, 2024). ويذكر الباحثين هنا أن التدهور الحاصل في قطاع الخدمات يعكس وجود كارثة إنسانية كبيرة، حيث لم يقتصر الأثر على توقف الأنشطة الاقتصادية، بل امتد ليُعيق الوصول إلى الاحتياجات الأساسية للسكان مثل الكهرباء والمياه والاتصالات.

2- الأثر غير الاقتصادية

أ- الأثر الإنساني

الأزمة الإنسانية أدت الحرب إلى نزوح أكثر من 1.9 مليون فلسطيني من منازلهم في ظروف قسرية، أي حوالي 90% من السكان (United Nations Relief & Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, 2025)، حيث تم استهداف أحياء سكنية ومراكز إيواء ومرافق صحية وتعليمية (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2024)، وتفاقمت الأوضاع المعيشية مع الانقطاع الكامل للكهرباء وكذلك المياه، وفضلاً عن النقص الحاد في المواد الغذائية والدوائية، والقيود على دخول المساعدات الإنسانية، مما أدى إلى اعتماد متزايد على المعونات الخارجية، والتي غالباً ما تكون غير منتظمة أو غير كافية لتغطية الاحتياجات الأساسية للسكان (World Bank, 2025).

ب- الأثر النفسي والاجتماعي

خلفت الحرب آثاراً نفسية عميقة على مختلف الفئات، خاصة الأطفال الذين تعرضوا لصدمات ناتجة عن فقدان أقرانهم، وتدمير منازلهم، وتكرار مشاهد العنف. وأشارت تقارير الأمم المتحدة إلى ارتفاع مستوى الاكتئاب بين السكان، خاصة بين النساء والأطفال، بالتزامن مع نقص في خدمات الدعم النفسي والاجتماعي. (United Nations Children's Fund, 2024).

ج- الأثر البيئي

أثرت الحرب بشكل سلبي على البيئة أيضاً، إذ تسببت الغارات المكثفة وتدمير المنشآت في تسرب الملوثات إلى المياه الجوفية، وارتفعت نسب التلوث الهوائي جراء الانفجارات واستخدام الأسلحة. كما ساهم تدمير أنظمة الصرف الصحي وجمع النفايات في تدهور الوضع البيئي العام، مما قد أدى إلى انتشار العديد من الأوبئة والأمراض وهناك مخاوف من صعوبة السيطرة عليها في ظل انهيار النظام الصحي (United Nations Environment Programme, 2024).

ويؤكد الباحثين هنا على أن الحرب الأخيرة على قطاع غزة قد أعادت القضية الفلسطينية إلى الواجهة في الأجندة الدولية والإقليمية. وأن هناك حاجة ملحة لإنهاء الصراع وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة إلى القطاع، وضرورة التدخل الدولي بشكل عاجل من أجل إعادة بناء البنية التحتية وتحسين الأمن الغذائي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في القطاع.

التحديات التي تواجه إعادة الإعمار

تُعد عملية إعادة إعمار غزة بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة عام 2023 مهمة معقدة جداً، حيث هناك العديد من التحديات التي تواجهها على مختلف الأصعدة، وفيما يلي أبرز هذه التحديات:

التحديات الاقتصادية

تمخض عن الحرب على قطاع غزة خسائر اقتصادية جسيمة تعدت التدمير للبنية التحتية والمنشآت الحيوية. بحسب تقرير مشترك للبنك الدولي والأمم المتحدة (2024)، لحقت أضرار جسيمة في شبكات الكهرباء والطرق، فضلاً عن دمار شامل للمنشآت التعليمية والصحية.

كما تسببت الحرب في انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع القدرة الإنتاجية للقطاع الصناعي والزراعي، مما أدى إلى زيادة كل من معدلات البطالة والفقر، خاصة مع الحصار المستمر الذي يعيق الحركة التجارية ويمنع دخول المواد الأساسية لإعادة البناء (World Bank & UN, 2024).

التحديات الاجتماعية

تتمثل أبرز التحديات الاجتماعية في النزوح الجماعي وتهجير مئات الآلاف من الأسر، إضافة إلى تدهور الأوضاع المعيشية وغياب الخدمات الأساسية. يشير تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن ما يزيد عن 75% من سكان القطاع باتوا بحاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية، مع وجود نقص حاد في الغذاء والماء والمأوى. كما خلّفت الحرب آثارًا نفسية عميقة، خاصة بين الأطفال والنساء، نتيجة لفقدان الأحبة، وتدمير المنازل، وتكرار مشاهد العنف، ما أدى إلى زيادة الحاجة لخدمات الدعم النفسي والاجتماعي. إضافة إلى ذلك، أدى تدهور النظام التعليمي والصحي إلى تعميق الفجوة الاجتماعية وزيادة هشاشة المجتمع، وهو ما يُعيق عمليات التعافي والتنمية على المدى الطويل (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2025).

التحديات السياسية

تعتبر التحديات السياسية من أبرز العقبات التي تعترض جهود إعادة الإعمار، حيث الانقسامات السياسية الداخلية بين الفصائل الفلسطينية، وغياب توافق وطني حول إدارة ملف الإعمار. كما أن تعقيدات الوضع السياسي الإقليمي والدولي، واستمرار الاحتلال، والتحكم الإسرائيلي في المعابر والموارد، كل ذلك وأكثر هي عوامل تُبطئ من عمليات إعادة الإعمار وتُقيّد حركة المواد والمساعدات (United Nations Conference on Trade & Development, 2024)، علاوة على ذلك، تؤثر المواقف الدولية المتذبذبة وشروط المانحين على سرعة تنفيذ المشاريع، مما يزيد من تعقيد الوضع ويطيل فترة التعافي (United Nations Children's Fund, 2025).

الفرص والدروس المستفادة من تجارب دولية

الفرص المتاحة في قطاع غزة لإعادة الإعمار

رغم حجم الدمار الكبير الذي خلّفته الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2023، والتحديات الهائلة التي تواجه عملية إعادة الإعمار فإن هناك عددًا من الفرص الواعدة التي يمكن أن تشكّل مدخلًا فعالًا نحو إعادة إعمار بشكل مستدام وشامل، أولى هذه الفرص تتمثل في الاهتمام الدولي المتزايد، حيث أبدت العديد من الدول والجهات المانحة استعدادًا لدعم جهود إعادة الإعمار، سواء من خلال التمويل أو المساعدات الفنية. (World Bank, 2024) وعليه، من أهم الفرص التي يجب الاهتمام بها بشكل كبير وهي تعزيز الشراكات الدولية والإقليمية، ذلك لا سيما مع تزايد الوعي العالمي بأهمية الاستقرار في المنطقة. فقد أكدت خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في تقييمها لتداعيات الحرب على مصر، أن الحرب قد أثرت على مصر وبالتالي الاستقرار في غزة له انعكاسات مباشرة على دول الجوار، مما يعزز الحاجة للتكامل الإقليمي في دعم جهود إعادة الإعمار (United Nations Development Programme, 2024). وفي هذا السياق،

برز الدور المصري كمحور إقليمي فاعل من خلال مبادراته لإعادة الإعمار، حيث أطلقت الحكومة المصرية في عام 2024 خطة وطنية لإعادة إعمار غزة، تظهر بوضوح حرص مصر على لعب دور محوري في تنسيق الجهود العربية والدولية، وتجنب تكرار الأخطاء التي واجهتها خطط سابقة (وزارة الخارجية المصرية، 2024). ومن جانب آخر شددت الأونكتاد على ضرورة استثمار هذه الموجة الدولية في دعم الاقتصاد الفلسطيني، شرط توفر آليات شفافة وموثوق بها لبناء الثقة بين الجهات المانحة والسلطة المحلية (United Nations Conference on Trade & Development, 2024).

كما يشكّل القطاع الخاص المحلي والدولي فرصة لا يُستهان بها في المساهمة في الإعمار، خاصة في مجالات البنية التحتية والتكنولوجيا والطاقة المتجددة. وتشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إلى أن الاستثمارات الذكية في القطاعات الإنتاجية يمكن أن تُعزز فرص التعافي الاقتصادي وتوليد فرص العمل في وقت قياسي. (United Nations Development Programme, 2024)، وكذلك لا يمكن إغفال وجود كفاءات بشرية محلية مؤهلة رغم التحديات، يمكن الاستفادة منها في عمليات التخطيط والتنفيذ، مما يقلل من الاعتماد الكلي على الدعم الخارجي. كما يُمثل التحول الرقمي فرصة مهمة في ظل النمو في قطاع التكنولوجيا رغم ظروف الحصار، حيث يمكن استثماره في تطوير قطاعات مثل التعليم والصحة والخدمات العامة (United Nations Development Programme, 2024)، وأيضاً دور المشاريع الصغيرة وريادة الأعمال التي أثبتت مرونتها خلال فترات الأزمات، حيث يمكن أن تكون أداة فعالة في دفع عجلة الاقتصاد المحلي، خاصة إذا تم توفير البيئة القانونية والتمويل المناسب (United Nations Conference on Trade and Development, 2024).

نماذج دولية في إعادة الإعمار

رغم التحديات الكبيرة التي تواجه عمليات إعادة الإعمار بعد الحروب، إلا أن العالم شهد تجارب ناجحة وأخرى غير ناجحة بشكل فعال، ويمكن الاستفادة منها وأخذ العبر والدروس في بناء تصور عملي لإعادة إعمار غزة.

1- نماذج دولية ناجحة

أ- البوسنة والهرسك

بعد اتفاقية دايتون عام 1995، بدأت عملية إعادة الإعمار بدعم دولي واسع، حيث تبنت البوسنة خطة إعمار بمساعدة البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، وتم ضخ أكثر من 5 مليارات دولار خلال السنوات الأولى، وجرى التركيز على إعادة بناء البنية التحتية والمؤسسات العامة، وخلال خمس سنوات فقط، نجحت في ترميم شبكة الكهرباء والمياه والتعليم والصحة، ورغم التحديات السياسية والعرقية، نجحت البلاد تدريجياً في استعادة الاستقرار وعودة جزء من النازحين، وتحقيق نمو اقتصادي ملحوظ (World Bank, 2004) وهنا يؤكد الباحثين على أن وحدة القرار والتخطيط المؤسسي كان له دورًا حاسمًا في النجاح النسبي لهذه التجربة.

ب- لبنان (ما بعد الحرب الأهلية)

شهد لبنان مرحلة إعادة إعمار نشطة في التسعينيات بقيادة رئيس الوزراء رفيق الحريري، مع برنامج «أفق بيروت» الذي ركّز على إعادة بناء وسط العاصمة وجذب الاستثمارات. رغم الديون الضخمة، يُعد النموذج اللبناني مثالاً على تعبئة الموارد المحلية والدولية بسرعة (Makdisi & El-Khoury, 2002)، كذلك بعد الحرب الإسرائيلية عام 2006، تعرضت الضاحية الجنوبية وأجزاء من البنية التحتية للدمار. وقد برزت دولة قطر بشكل خاص في جهود الإعمار، حيث تكفلت بإعادة إعمار أكثر من 12 ألف وحدة سكنية عبر مشروع «وعد»، في تجربة لاقت إشادة بسبب سرعة التنفيذ والتنسيق المباشر مع الأهالي دون تعقيدات بيروقراطية. (UN-Habitat, 2007) ويضيف الباحثين هنا أن دولة قطر لم تنتظر الآليات البيروقراطية بل نسّقت مباشرة مع الجهات المنفذة، وهو ما اختصر الزمن وعزّز الثقة المجتمعية.

ج- ألماني (ا بعد الحرب العالمية الثانية)

شكلت خطة مارشال (1948) الأساس لإعادة إعمار أوروبا الغربية وألمانيا تحديداً، حيث تم ضخ حوالي 13 مليار دولار أمريكي، لم يكن النجاح بسبب التمويل فقط، بل كان بفضل الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي تبنتها ألمانيا الغربية آنذاك، حيث إن دور القيادة السياسية التي تبنت إصلاحات اقتصادية عميقة قد أعادت عجلة الإنتاج بسرعة وركّزت على الصناعات المحلية (Eichengreen, 1996).

د- اليابان (بعد القصف النووي في 1945)

رغم أن القصف الذري على هيروشيما وناغازاكي خلف أثاراً مدمرة، فإن اليابان استطاعت أن تنطلق من جديد خلال أقل من عقد. تم التركيز على بناء الإنسان أولاً من خلال إصلاح التعليم، وتحديث الإدارة، وتنمية الصناعات التكنولوجية. وبدعم دولي محدود ولكن بسياسات داخلية ذكية، أصبحت اليابان قوة اقتصادية في وقت قياسي (Dower, 1999).

هـ- أوكرانيا

منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022، بدأت العاصمة الأوكرانية كييف التخطيط لإعادة الإعمار حتى في ظل النزاع. ما يميز التجربة الأوكرانية هو التخطيط المبكر، والشراكة مع المؤسسات الدولية، والتركيز على الإعمار الرقمي والأخضر. اعتمدت أوكرانيا آلية شفافة لجمع التمويل، وأطلقت «المنصة الرقمية لإعادة الإعمار» التي تسمح بتتبع الأموال والجهات المنفذة (United Nations Development Programme, 2023). ويرى الباحثان أن هذه التجربة تبرز أهمية استباق مرحلة ما بعد الحرب بالإعداد المؤسسي فضلاً عن أهمية استخدام التكنولوجيا.

2- نماذج دولية لم تنجح في تحقيق إعادة الإعمار بشكل فعّال

أ- العراق (بعد الغزو الأمريكي 2003)

رغم ضخ مليارات الدولارات، تعثرت جهود إعادة الإعمار في العراق نتيجة الفساد، وتدهور الأمن، وضعف الإدارة. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن حوالي 25% من المشاريع الممولة لم تُستكمل

أو فشلت في تحقيق أهدافها، كما تراجعت الثقة بالمؤسسات العامة (World Bank, 2018) ويتفق الباحثين مع ما سبق حيث إن غياب الأمن والتوافق السياسي وتعدد الأطراف المتحكمة في العراق وتعدد المرجعيات الدينية وغياب التنسيق بين الأطراف المحلية والدولية أدى إلى إهدار الفرص، رغم توفر التمويل.

ب- ليبيا (بعد 2011)

عقب سقوط النظام السابق، امتلكت ليبيا موارد مالية ضخمة وأرصدة سيادية، لكن غياب المؤسسات، والانقسام السياسي، وتدخل الفصائل المسلحة، قاد إلى تعثر جهود الإعمار. ورغم بعض المبادرات الدولية لإعادة تأهيل البنى التحتية، فقد بقيت المخرجات محدودة، حيث إن بعض البلديات في ليبيا مثل مصراتة نجحت في تنفيذ مبادرات محلية لإعادة الإعمار، عبر المجالس المدنية ودعم الجاليات بالخارج. هذه المبادرات لم تكن مركزية لكنها شكلت نماذج مصغرة على قدرة المجتمعات المحلية على التعافي الذاتي (UN-Habitat, 2021). لكن في الحقيقة تشير تقارير البنك الدولي إلى أن الأزمة السياسية المستمرة عرقلت أكثر من 80% من المشاريع التي تم التخطيط لها، بما فيها مشاريع الصحة والمياه والطاقة (World Bank, 2022) وبناءً على ذلك يؤكد الباحثين على أن غياب الحوكمة وقلة الخبرة والامكانيات لدى الشركات المحلية وعدم التوافق الوطني يعرقل أي عملية إعمار حتى مع وجود التمويل.

الدروس المستفادة من التجارب الدولية في إعادة الإعمار

تُظهر التجارب الدولية في إعادة الإعمار، سواء الناجحة منها أو المتعثرة، أن نجاح أي عملية إعادة إعمار لا يرتبط فقط بحجم التمويل أو الدعم الدولي، بل يرتبط بدرجة أكبر بجملة من العوامل الجوهرية التي تكررت في مختلف السياقات، حيث إن استعراض التجارب الدولية في إعادة الإعمار يكشف عن مجموعة من الأنماط المتكررة التي يمكن أن نستلهم منها دروساً قابلة للتطبيق في الحالة الفلسطينية، ويمكن تلخيص أبرزها كما يلي:

1- مركزية القرار ووضوح المرجعية الوطنية

أظهرت النماذج الناجحة مثل البوسنة واليابان وألمانيا أن وجود مرجعية مركزية واضحة، وقيادة سياسية ذات رؤية موحدة، كان عنصراً حاسماً في ضبط وتوجيه الجهود. ففي البوسنة، رغم التحديات العرقية، فإن الدعم الدولي وجه نحو سلطة مركزية لديها خطة شاملة، ما أتاح قدرة على التنسيق والإشراف. وفي المقابل، كشفت تجارب العراق وليبيا أن تعدد المرجعيات والافتقار إلى مركز قرار واضح يؤدي إلى تشتت الجهود، وصعوبة بناء الثقة بين الأطراف، وفقدان البوصلة المؤسسية.

2- جدلية التمويل والإصلاح

تكشف مقارنة خطة مارشال في ألمانيا بملياراتها، مع ما ضُخ في العراق بعد 2003، أن توفر التمويل وحده ليس كافياً. في ألمانيا، تلازم التمويل مع إصلاحات اقتصادية عميقة، وتبني سياسات اقتصادية عقلانية مكنت من إعادة الإنتاج المحلي بسرعة، أما العراق، فقد افتقر إلى إطار حوكمي صارم، ما جعل الأموال عرضة للهدر والفساد.

3- البيروقراطية مقابل المرونة

قدّمت قطر نموذجًا بديلاً من خلال مشروع «وعد» في جنوب لبنان عام 2006، حيث تجاوزت البيروقراطية الرسمية وتواصلت مباشرة مع المجتمع الأهلي، وهو ما أتاح سرعة تنفيذ المشروعات، وأعاد الثقة بالفاعلين، هذه التجربة تؤكد أهمية «المرونة التنفيذية» كعامل حاسم في ظروف ما بعد الحرب، حيث الوقت لا يحتمل تأخيرًا، والثقة المجتمعية تكون هشّة.

4- التوازن بين المركزية والمبادرات المحلية

في التجربة الليبية، ورغم فشل الدولة المركزية في إدارة الإعمار، ظهرت مبادرات محلية محدودة في مدن مثل مصراتة، قامت على جهود المجتمع المدني والجاليات الليبية في الخارج، يبين هذا أن غياب الدولة لا يعني غياب الفعل، لكن يفتح المجال لتجارب مجزأة لا تملك القدرة على إحداث تحول شامل.

5- الإصلاح الإداري والتنمية البشرية قبل البنية التحتية

تجربة اليابان تقدم مدخلًا فريدًا، الإعمار يبدأ من الإنسان لا من الحجر. فقد ركزت اليابان على إصلاح التعليم والإدارة العامة، وهو درس مهم للحالة الفلسطينية، حيث قد لا يكون البناء الفيزيائي كافيًا إن لم يترافق مع إصلاح النظام التربوي، الإداري، والاقتصادي.

6- الشفافية كرافعة للثقة والمساءلة

اعتمدت أوكرانيا نهجًا تكنولوجيًا شفافًا من خلال «المنصة الرقمية لإعادة الإعمار»، ما عزّز ثقة المانحين والشركاء، وقلل فرص الفساد. التجربة تعلّمنا أن الإعمار في بيئة دولية مشحونة سياسيًا، لا بد أن يستند إلى آليات واضحة للمساءلة، وهو ما يفتقر إليه السياق الفلسطيني أحيانًا نتيجة غياب الرقابة الفعالة وتسييس المؤسسات.

7- الاستقلالية في القرار الوطني

أثبتت ألمانيا واليابان أن امتلاك القرار الوطني شرط أساسي لنجاح الإعمار، بعكس حالات مثل العراق، التي عانت من تداخل القوى الأجنبية، وتضارب أولوياتها مع مصالح الشعب. الاستقلالية لا تعني الانعزال، بل تعني القدرة على صياغة الأولويات الوطنية وفق رؤية ذاتية، وليس وفق أجندات الخارج.

إن استعراض التجارب السابقة يقدم قاعدة معرفية مهمّة لرسم ملامح واقعية وفعالة لأيّ تصور مستقبلي لإعادة إعمار قطاع غزة. النجاح في هذا المجال ليس فقط بامتلاك التمويل، بل بإدارة حكيمة، وتخطيط مرّن، وقيادة وطنية موحدة تعرف جيدًا من أين تبدأ، وكيف تستفيد من تجارب الآخرين. لكن في المقابل، لا يمكن نقل التجارب كما هي، فلكل بلد خصوصيته. لذلك، يرى الباحثين أن الاستفادة الحقيقية لغزة تبدأ من قراءة هذه التجارب بعين نقدية، وتحويل دروسها إلى أدوات تناسب البيئة الفلسطينية، وذلك على النحو التالي:

- التجربة الأوكرانية تفتح الباب أمام فكرة البدء بالتخطيط حتى في ظل الأزمة، وهو ما يمكن لغزة أن تتبناه من الآن. بمعنى، لا حاجة لانتظار وقف الحرب أو إعلان خطة دولية

- كي نبدأ برسم خريطة للإعمار. وجود قاعدة بيانات دقيقة، وتحديد الأولويات، وتشكيل فرق عمل متخصصة، يمكن أن يبدأ حتى في أوقات التهدئة المؤقتة.
- تجربة قطر في لبنان علمتنا أن المرونة في التنفيذ والابتعاد عن التعقيدات البيروقراطية يمكن أن تُحدث فرقاً كبيراً. في غزة، ومع وجود شبكة قوية من المبادرات المجتمعية والمؤسسات الأهلية، يمكن الاستفادة من هذا النموذج، بحيث يكون للمجتمع المحلي دور مباشر في التنفيذ، لا مجرد دور المتلقي للمساعدات.
 - تؤكد تجربة اليابان أن بناء الإنسان يجب أن يتقدّم على بناء الحجر، وهو الآن أولوية لغزة حيث ضرورة تطوير التعليم، رعاية الصحة النفسية، تمكين الشباب والمرأة، واستعادة الشعور بالكرامة، والبدء الفعلي في التفكير في كيفية تمكين الأفراد ذوي الإعاقة جراء الحروب ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع والاقتصاد الفلسطيني، هي كلها جوانب لا تقل أهمية عن إعادة ترميم المباني، فالإعمار دون تنمية بشرية يظل ناقصاً.
 - التجارب الأقل نجاحاً، مثل العراق وليبيا، تلقي الضوء على خطورة غياب التوافق السياسي وضعف الحوكمة، حيث إن الانقسام السياسي في قطاع غزة لا يمكن فصله عن أي مسار إعمار، وعليه أن إعادة الإعمار الناجحة تتطلب على الأقل درجة من التنسيق والتكامل بين مختلف الجهات الفاعلة، سواء الرسمية أو الأهلية، المحلية أو الدولية من خلال السلطة الفلسطينية كممثل شرعي عن المجتمع الفلسطيني.
- ويؤكد الباحثين على أنه لا بد من إدراك أن التمويل ليس هو التحدي الوحيد، نعم، نحتاج إلى دعم مالي دولي، لكننا بحاجة أكثر إلى إرادة وطنية، رؤية شاملة، واستثمار في الطاقات المحلية، غزة تمتلك موارد بشرية هائلة، وخبرة تراكمية في إدارة الأزمات، وهذا في حد ذاته فرصة يجب أن يتم استثمارها.

تحليل مقارن للدروس المستفادة من كل تجربة دولية في إعادة الإعمار

إن المقارنة بين التجارب الدولية أكدت على أن نجاح عمليات إعادة الإعمار لا يرتبط بحجم التمويل فقط، بل بمدى جودة الحوكمة المؤسسية المرافقة لعملية الإعمار. فالتجارب التي اعتمدت هيئات مركزية مستقلة (مثل البوسنة واليابان) نجحت في تحقيق إعادة إعمار متوازنة ومستدامة، بينما واجهت التجارب التي اتسمت بتعدد الجهات وتضارب الصلاحيات (مثل العراق ولبنان) إخفاقات واضحة رغم توفر التمويل، كما اتضح أيضاً أن استدامة الإعمار تتطلب خطة وطنية طويلة الأمد، شفافية في إدارة الموارد، مشاركة مجتمعية منمطة، ربط الإعمار بخطط التنمية الاقتصادية، وتجنب التسييس والتمويل المشروط، وجدول رقم (1) يبين تحليل مقارن للتجارب الدولية في إعادة الإعمار والدروس المستفادة.

ويختتم الباحثين هنا أن التجارب الناجحة اعتمدت على ثلاث ركائز رئيسية، تتمثل في حوكمة موحدة عبر جهة مركزية قوية تقود عملية الإعمار (ألمانيا، البوسنة، اليابان)، مؤسسات فعّالة ورقابة شفافة تقلل الهدر وتضمن توزيع التمويل بشكل عادل (أوكرانيا، اليابان)، وربط الإعمار بإصلاحات اقتصادية وتنموية وليست فقط إعادة بناء مادي (ألمانيا، اليابان). في المقابل، التجارب غير الناجحة أظهرت أن تعدد الجهات يؤدي دائماً إلى فشل الإعمار (العراق، ليبيا)، الانقسام السياسي يشل قدرة

الدولة على التنفيذ (لبنان، ليبيا)، غياب الأمن أو الاستقرار الإداري يجعل التمويل غير كافٍ مهما كان حجمه (العراق). ومن هنا، فإن غزة يمكن أن تستفيد من هذه الدروس عبر إنشاء هيئة حوكمة مستقلة لإعادة الإعمار، ضمان الشفافية الرقمية في التمويل والمشاريع، اعتماد خطة إعمار طويلة الأمد مرتبطة بالتنمية، وتجنب التسييس وتعدد المرجعيات في عملية الإعمار.

جدول رقم (1)

تحليل مقارن للتجارب الدولية في إعادة الإعمار والدروس المستفادة

الدولة/ التجربة	العوامل المؤثرة	آليات الحوكمة المتبعة	أبرز التحديات	الدروس المستفادة التي يمكن توظيفها في قطاع غزة
اليوسنة والهرسك	دعم دولي كبير، خطة وطنية موحدة، تركيز على البنية التحتية، استقرار تدريجي.	مرجعية مركزية واضحة، تنسيق مؤسسي مع الجهات الدولية.	الانقسامات العرقية والسياسية.	أهمية مركزية القرار، وضع خطة وطنية شاملة، وتنسيق مؤسسي مع المانحين.
لبنان (ما بعد الحرب الأهلية)	جذب استثمارات، مبادرات حكومية، دعم دولي.	حوكمة غير مستقرة، بيروقراطية عالية، اعتماد سياسي على الدولة.	الديون، الفساد، التجاذبات السياسية.	أهمية تقليل البيروقراطية، وفصل الإعمار عن السياسة، واستخدام آليات تنفيذ مرنة.
لبنان 2006/ قطر (مشروع وعد)	تنفيذ سريع، تمويل واضح المسار، تنسيق مباشر مع المجتمع.	نموذج لا يبيروقراطي، إدارة مباشرة بين الممول والمستفيد.	تسييس الإعمار، محدودية المبادرة خارج الجنوب.	إمكانية اعتماد آليات تنفيذ مرنة ومباشرة مع المجتمع المحلي في غزة.
ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية	تمويل دولي، إصلاحات اقتصادية، قيادة سياسية قوية.	مؤسسات قوية، إطار اقتصادي صارم، رقابة واضحة.	دمار شامل، نقص الموارد المحلية.	الربط بين الإعمار والإصلاح الاقتصادي الهيكلي وليس البناء المادي فقط.
اليابان بعد القصف النووي 1945	بناء الإنسان، إصلاح التعليم، تحديث الإدارة، نمو صناعي.	مؤسسات كفؤة، سياسات تنمية بشرية، توجه طويل الأمد.	الموارد المحدودة، آثار القصف النووي.	إعطاء الأولوية ل التنمية البشرية (التعليم، مستوى المعيشة، الصحة).
أوكرانيا	تخطيط مبكر، شراكات، إعمار رقمي وأخضر، شفافية عالية.	منصة رقمية موحدة، شفافية تمويل، رقابة دقيقة.	استمرار الحرب، اعتماد كبير على التمويل الخارجي.	أهمية التخطيط المبكر قبل انتهاء الحرب، واعتماد منصة رقمية شفافة.
العراق بعد الغزو الأمريكي 2003	فساد، غياب أمن، تعدد المرجعيات، سوء إدارة.	غياب قيادة موحدة، تضارب صلاحيات، ضعف المؤسسات.	انعدام الأمن، تدخلات خارجية، فقدان الثقة.	خطورة تعدد الأطراف، وضرورة إطار حوكمة موحد ورقابة صارمة على التمويل.
ليبيا بعد 0112	انقسام سياسي، تعدد الفصائل، ضعف الدولة.	غياب مؤسسات فعالة، مبادرات محلية مستقلة.	حرب داخلية، غياب الأمن، انهيار الدولة.	أهمية التوافق الوطني، ضرورة وجود مؤسسات دولة، والاستفادة من المبادرات المحلية المنظمة.

مراجعة الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة حالة اقتصاد قطاع غزة بعد 7 أكتوبر 2023، ركزت على الدراسات على تقييم الأضرار التي لحقت بالقطاعات المختلفة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه عملية الإعمار مثل الحصار والقيود الاقتصادية، وفيما يلي يستعرض الباحثان أهمها:

دراسة عبد العلي (2025)، وتناولت التحديات السياسية والاقتصادية التي تعترض جهود عملية إعادة الإعمار في غزة بعد الحرب الأخيرة. وقد أشار إلى أن 69% من البنية التحتية تم تدميرها، وأن عملية إعادة البناء قد تستغرق حتى عام 2040. وحذر من استخدام المساعدات الدولية كأداة للضغط السياسي على المقاومة الفلسطينية.

دراسة Al-Atrush (2025)، واستعرضت التحديات الضخمة التي تواجه إعادة إعمار غزة، مشيرة إلى أن إزالة الأنقاض وحدها قد تستغرق أكثر من 14 عامًا. كما ذكر أن التكلفة الإجمالية لإعادة الإعمار قد تصل إلى 80 مليار دولار.

دراسة Beaumont (2025)، وهو مقال يقترح تبني نموذج مشابه لخطة مارشال لإعادة إعمار غزة، مؤكدًا على ضرورة وجود إرادة سياسية دولية قوية وتنسيق فعال بين الجهات المانحة.

دراسة United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2025)، وهو تقرير يشير إلى أن الوضع الإنساني المتدهور في غزة بعد الحرب، مع تدمير واسع النطاق للبنية التحتية ونزوح جماعي للسكان. كما أبرز التحديات المتعلقة بتقديم المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية مثل المأوى والغذاء والرعاية الصحية، وأكد على الحاجة الملحة لدعم عاجل لإعادة الإعمار.

دراسة Reuters (2025)، وأفاد هذا التقرير بأن تكلفة إعادة الإعمار في غزة والضفة الغربية تُقدَّر بأكثر من 50 مليار دولار، مع الحاجة إلى 20 مليار دولار في السنوات الثلاث الأولى.

دراسة United Nations Conference on Trade & Development (2024)، والذي يقدّم فيها الأونكتاد تقييمًا مبدئيًا للأثر الاقتصادي للدمار في غزة، مشيرًا إلى أن إعادة الإعمار ستحتاج إلى دعم دولي كبير. يوضح التقرير الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، والإنتاج المحلي، والأسواق، إضافة إلى انخفاض الإنتاجية في القطاعات المختلفة. كما يتناول فرص التعافي الاقتصادي في القطاع ويقدم توصيات بشأن السياسات المطلوبة لتحفيز النمو.

دراسة World Bank (2025)، وهو تقرير يقدّر البنك الدولي فيه أن إعادة بناء غزة بعد الحرب الأخيرة تحتاج إلى أكثر من 50 مليار دولار. ووضح التقرير أن هناك تدمير في البنية التحتية الحيوية مثل المدارس والمستشفيات، وأكد على ضرورة التعاون الدولي لإعادة الإعمار. وتناول أهمية تحسين الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي وتعزيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص العمل، مع التركيز على القطاعات المتضررة مثل الزراعة والصناعة.

الفجوة البحثية

رغم تعدد الدراسات التي تناولت موضوع إعادة إعمار قطاع غزة، إلا أن أغلبها ركّز على رصد الأضرار الناتجة عن الحروب، أو حصر الاحتياجات الأنية. دون التوسع في تحليل السياق العام والتحديات المستجدة، خاصة بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة عام 2023. كما أن كثيرًا من تلك الدراسات أغفلت الاستفادة المنهجية من تجارب الدول الأخرى في إعادة الإعمار، سواء الناجحة منها أو المتعثرة. ومن هنا، تأتي أهمية هذا البحث في سدّ هذه الفجوة من خلال تسليط الضوء

على الواقع الاقتصادي والاجتماعي الراهن، وتحليل التحديات الأساسية، واستعراض نماذج دولية متنوعة، واستخلاص الدروس والعبر التي يمكن أن تُمدد لاحقًا لبناء رؤية شاملة ومستنيرة لعملية إعادة الإعمار في قطاع غزة.

مشكلة البحث

يشهد قطاع غزة حربًا إسرائيلية متواصلة منذ السابع من أكتوبر 2023، التي ألحقت دمارًا واسعًا وكبيرًا بالبنية التحتية والمرافق العامة والقطاعات الحيوية، وأدت إلى تدهور غير مسبوق في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، فحسب تقرير البنك الدولي ومجموعة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المشترك (2025) قدرت الأضرار المادية في قطاع غزة بنحو 30 مليار دولار وقدرت الخسائر الاقتصادية الناتجة عن انخفاض الانتاج والايادات المفقودة بنحو 19 مليار دولار حيث كان قطاع الصحة والتعليم الأكثر تأثرًا في حين أكد التقرير على انكماش اقتصاد قطاع غزة بسنة 83% خلال عام 2024 (البنك الدولي، 2025) وعلى الرغم من الجهود الدولية والمحلية المبذولة من أجل الاستعداد لمرحلة إعادة الإعمار، إلا أن هذه الجهود لا تزال غير كافية وتفتقر إلى رؤية واضحة وطويلة المدى، ذلك في ظل استمرار الحرب وتعقيد المشهد السياسي والإنساني. ويزيد من تفاقم المشكلة غياب رؤية مستقبلية واقعية وقابلة للتطبيق لإعادة إعمار قطاع غزة، تتسم بمراعاة خصوصيات هذه الحرب المستمرة، وتوازن بين التدخلات الطارئة العاجلة والتخطيط التنموي المستقبلي. في هذا السياق، لم تعد عملية إعادة الإعمار فقط مجرد استجابة لما تم تدميره؛ بل أصبحت ضرورة لبقاء السكان وتعزيز صمودهم.

تنبع مشكلة هذا البحث من غياب رؤية استراتيجية متكاملة لإعادة إعمار قطاع غزة، في ظل العدوان الإسرائيلي المتواصل، بما يراعي طبيعة التحديات المتعددة الأبعاد، ويستند إلى نماذج وتجارب دولية قابلة للتكيف مع السياق المحلي.

ومن هنا، يتمحور السؤال الرئيسي للبحث في التالي:

ما التصورات المستقبلية الممكنة لإعادة إعمار قطاع غزة في ظل العدوان الإسرائيلي المستمر؟ وما الآليات العملية التي يمكن تبنيها لتنفيذ إعمار شامل وفعال، مستلهم من التجارب الدولية الناجحة، وقادر على تجاوز التحديات السياسية والاقتصادية والإنسانية القائمة؟

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تقديم تصور مستقبلي عملي لآليات إعادة إعمار قطاع غزة، في ضوء ما خلّفته الحرب الإسرائيلية الأخيرة من دمار واسع، وذلك من خلال تحليل الواقع الراهن، وتقييم تداعيات الحرب على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، واستعراض التحديات الأساسية التي تواجه جهود الإعمار، إلى جانب دراسة نماذج دولية وتجارب مقارنة، بهدف استلهام الدروس المستفادة التي تسهم في إعادة إعمار فعّالة ومستدامة تلبى احتياجات سكان القطاع وتدعم صمودهم.

فرضية البحث

تفترض الدراسة أن تطبيق نموذج حوكمة معتمد على دروس التجارب الدولية في إعادة الإعمار سيُحسن من فعالية إعادة الإعمار في غزة من حيث: التنسيق المؤسسي، وضبط التمويل، وسرعة الإنجاز، مقارنة بالأساليب التقليدية غير المنسقة.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الواقع الصعب الذي يعيشه قطاع غزة نتيجة الحرب الإسرائيلية الأخيرة، والتي خلّفت آثارًا كارثية على مختلف مناحي الحياة، خاصة الجانب الاقتصادي. فإعادة الإعمار لا تقتصر على إصلاح ما تم تدميره، بل تشكّل مدخلًا حيويًا لتحقيق الاستقرار والتنمية وتعزيز صمود السكان. ومن هنا، فإن دراسة عملية إعادة الإعمار تُعد ضرورة ملحة لتوجيه الجهود المحلية والدولية نحو مسارات أكثر فعالية واستدامة.

تصميم البحث

منهج البحث

- يعتمد هذا البحث على مناهج متعددة تناسب مع طبيعة موضوع البحث وأهدافه
- 1- المنهج الوصفي التحليلي: في وصف وتحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي الراهن في قطاع غزة، وآثار الحرب الإسرائيلية الأخيرة على اقتصاد القطاع.
 - 2- المنهج المقارن: في دراسة نماذج دولية ناجحة في إعادة الإعمار، مثل تجارب لبنان والبوسنة والهرسك والعراق وليبيا وغيرها، واستخلاص الدروس المستفادة منها.

مجتمع البحث وطريقة اختيار مفرداته

تمثل مجتمع البحث في قطاع غزة، باعتباره المنطقة التي المتعرضة لدمار واسع بفعل الحرب الإسرائيلية الأخيرة من أجل بحث سبل إعادة الإعمار المستقبلية، وذلك بدءًا من 7 أكتوبر عام 2023 حتى يومنا هذا.

أداة جمع البيانات

اعتمد البحث على البيانات المنشورة في المواقع الرسمية للجهاز المركزي الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية والبنك الدولي والتقارير المنشورة من مؤسسات دولية مختلفة.

مناقشة نتائج البحث

- 1- تسببت الحرب الإسرائيلية الأخيرة في دمار هائل للبنية التحتية والسكنية والخدمية، مما يجعل إعادة الإعمار عملية معقدة تتطلب تنسيقًا دوليًا ومحليًا عالي المستوى.
- 2- رغم توفر بعض الموارد والدعم الدولي بقيادة جمهورية مصر العربية، إلا أن الانقسام السياسي الداخلي والتجاذبات الإقليمية والدولية تعرقل جهود الإعمار وتحول دون تحقيق تقدم ملموس.

- 3- يعد غياب كيان وطني موحد لإدارة الإعمار من أبرز الثغرات في التجارب السابقة، ويؤدي إلى تشتت الجهود وتضارب الأولويات وتضاؤل ثقة الجهات المانحة.
- 4- الدروس المستفادة من التجارب الدولية تؤكد أهمية القيادة والتخطيط، حيث إن التجارب الناجحة ركزت على التدرج، الشفافية، مشاركة المجتمع، والتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.
- 5- العمل على استغلال الفرص خاصة مع وجود اهتمام إقليمي وعالمي متجدد، وتوفير الكفاءات المحلية التي يمكن أن تسهم في عمليات البناء والتخطيط والتنفيذ.

توصيات البحث

- 1- ضرورة قيام السلطة الفلسطينية بإنشاء هيئة وطنية مستقلة لإعادة الإعمار، تُضم خبراء من مختلف القطاعات، وتحظى بدعم سياسي وشعبي، وتكون مسؤولة عن وضع وتنفيذ خطط إعادة الإعمار بعيداً عن التجاذبات.
- 2- تأمين ضمانات دولية للتمويل والتنفيذ، تتضمن آليات رقابة وشفافية، لتجنب إهدار الموارد وضمان تدفق التمويل المستدام.
- 3- تفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، بما يضمن توزيعاً عادلاً للموارد، ويعزز من سرعة التنفيذ والتجاوب مع احتياجات السكان.
- 4- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، وتكييفها مع السياق المحلي في غزة، خاصة في ما يتعلق بآليات الحوكمة، إشراك المجتمع، والتدرج المرحلي في البناء.
- 5- التركيز على الأبعاد الاجتماعية والإنسانية في الإعمار، مثل الصحة والتعليم والإسكان، جنباً إلى جنب مع المشروعات الاقتصادية، لضمان تعافٍ شامل ومستدام.
- 6- إطلاق حملات إعلامية ومجتمعية لإعادة بناء الثقة بين المواطنين والجهات المنفذة، وزيادة الوعي الشعبي بأهمية المشاركة في عمليات المتابعة والتقييم.
- 7- تحديد أولويات الإعمار بدقة: البدء بإزالة الأنقاض، ثم الإسكان، فالبنية التحتية الحيوية، ثم الخدمات الأساسية، ثم تمكين القطاعات الاقتصادية.
- 8- تعزيز الشراكة مع جمهورية مصر العربية لتتولى دوراً محورياً في قيادة جهود إعادة إعمار قطاع غزة، نظراً لخبرتها الواسعة في مشاريع الإعمار ودورها التاريخي كحاضنة استراتيجية للقضية الفلسطينية، وتفعيل مشاركة الشركات المصرية لخبرتها وكفاءتها لتسريع عملية الإعمار وتحقيق التنمية في قطاع غزة.
- 9- الاعتماد على جمهورية مصر العربية كمصدر أساسي لتوريد مواد البناء ومواد إعادة الإعمار نظراً للقرب الجغرافي وتكامل البنية التحتية اللوجستية بما يضمن تسهيل عمليات النقل وخفض التكلفة وتسريع عملية التنفيذ.

حدود البحث

يركز هذا البحث على تحليل تجارب دولية مختارة في عمليات إعادة الأعمار بعد النزاعات واستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن أن تفيد في عملية إعادة الإعمار مستقبلاً في قطاع غزة،

من خلال مراجعة الأدبيات المتاحة والتقارير الدولية والخبرات العملية المنشورة، غير إن البحث واجه عدد من القيود العلمية والعملية وكان أبرزها الاعتماد على مصادر ثانوية كون البحث اقتصر على ما هو متوفر في الأدبيات المنشورة والتقارير الدولية نتيجة صعوبة الحصول على بيانات ميدانية أو مقابلات مباشرة مع خبراء شاركوا في عمليات الإعمار في الدول محل المقارنة، تفاوت جودة وعمق البيانات فبعض التجارب كانت موثقة بشكل موسع بينما أخرى كانت تعنى من نقص المعلومات او تباين المعلومات حولها ، واخيراً تختلف الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين الدول التي تم دراسة تجاربها وبين واقع قطاع غزة مما شكل صعوبة في تكييف الدروس المستفادة من تجارب الدول لتوائم ظروف قطاع غزة .

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *الإحصاءات التراكمية*، <https://www.pcbs.gov.ps>، تمت زيارة الموقع بالتواريخ التالية: 2025/3/10، 2025/3/11، 2025/3/14، 2025/4/1، 2025/3/18.
- سلطة النقد الفلسطينية، *البيانات السنوية*، <https://www.pma.ps/ar>، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2025/4/2.
- مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث <https://www.undrr.org/>، 2025/3/5.
- عبد الحي، وليد. (2025). *معركة إعادة الإعمار في قطاع غزة*. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، <https://www.pcbs.gov.ps>، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2025/3/11.
- الأمم المتحدة. (2025). *تقرير دولي: عن الأضرار واحتياجات الطفولة في فلسطين وغزة تتحمل العبء*. الأمم المتحدة في جنيف. <https://www.ungeneva.org/>، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2025/3/19.
- وزارة الخارجية المصرية. (2024). *الخطة المصرية لإعادة إعمار غزة*. وزارة الخارجية المصرية.
- الإسكوا (2024). *حرب غزة: الآثار الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة في دولة فلسطين*، الولايات المتحدة.
- لجنة إعادة إعمار غزة. (2025). *المنح المالية للجنة إعادة إعمار غزة*، <https://q-grc.ps/grants>، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2025/3/10.
- منظمة العمل الدولية، [ilo.org](https://www.ilo.org)، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2025/3/10.

ثانياً- المراجع باللغة الإنجليزية:

- Al-Atrush, Samer. (2025). Can Gaza be rebuilt 15 months after the war?, *The Times (Newspaper)*. 2025.
- Beaumont, Peter. (2025). Rebuilding shattered Gaza may require a new Marshall plan, *The Guardian (Newspaper)*. 2025.
- Dower, J. W. (1999). *Embracing Defeat: Japan in the Wake of World War II*. W. W. Norton & Company.
- Eichengreen, B. (1996). Institutions and Economic Performance: The Marshall Plan. In Crafts, N. & Toniolo, G. (Eds.), *Economic Growth in Europe since 1945*. Cambridge University Press.
- Makdisi, S., & El-Khoury, R. (2002). *Rebuilding Lebanon: Challenges and opportunities*. Lebanese Center for Policy Studies.

- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2024). *Humanitarian situation update: Gaza*. OCHA.
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2025). *Humanitarian situation update: Gaza*. OCHA.
- Reuters. (2025). *Gaza health system at breaking point as Israeli hostilities intensify, WHO says*, Published 22/5/2025, Accessed 1 June 2025, <https://www.reuters.com/>.
- Reuters. (2025). *Gaza unemployment surges to 80% as economy collapses, UN agency says*, Published 17/10/2024, Accessed 21 March 2025, <https://www.reuters.com/>.
- Reuters. (2025). *More than \$50 billion needed to rebuild Gaza, World Bank joint assessment says*, *Reuters (Newspaper)*. 2025
- World Bank & United Nations. (2024). *Joint World Bank-UN report assesses damage to Gaza's infrastructure*. UN.
- World Bank, United Nations, & European Union. (2024). *Joint World Bank, UN report assesses damage to Gaza's infrastructure*. WB.
- World Bank. (2004). *Bosnia and Herzegovina Post-Conflict Reconstruction*. WB.
- World Bank. (2018). *Iraq Reconstruction and Investment*. WB.
- World Bank. (2022). *Libya Economic Monitor – Navigating Uncertainty*. WB.
- World Bank. (2023). *Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy December 2023 Update*. WB.
- World Bank. (2025). *New report assesses damage, losses, and needs in Gaza and the West Bank*. WB.
- World Bank. (2024). *Joint World Bank-UN report assesses damage to Gaza's infrastructure*. WB.
- United Nations Conference on Trade and Development. (2024). *Preliminary assessment of the economic impact of the destruction in Gaza and prospects for economic recovery*. UNCTAD.
- United Nations Conference on Trade and Development. (2024). *Economic costs of the Israeli occupation for the Palestinian people: the economic impact of the Israeli military operation in Gaza from October 2023 to May 2024, Report of the Secretary-General on the situation in the Middle East, (A/79/343)*, UNCTAD
- United Nations Conference on Trade and Development. (2024). *Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory, (TD/B/71/3)*. UNCTAD.

- United Nations Conference on Trade and Development. (2024). *Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory*. UNCTAD.
- United Nations Conference on Trade and Development. (2024). *Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory*, UNCTAD.
- United Nations Development Programme. (2023). *Ukraine Recovery and Reconstruction Needs Assessment*. UNDP.
- United Nations Development Programme. (2024). *Gaza War: Expected Socio-Economic Impacts on the State of Palestine*, UNDP.
- United Nations Development Programme. (2024). *Potential socio-economic impact of the Gaza war on Egypt: Rapid assessment*. UNDP.
- United Nations Development Programme. (2024). *Gaza Resilience Programme: Building back better and greener*. UNDP.
- United Nations Development Programme. (2024). *Potential socio-economic impact of the Gaza war on Egypt: Rapid assessment*. UNDP.
- United Nations Environment Programme. (2024). *Environmental impact of conflict in Gaza*. UNEP.
- UN-Habitat. (2007). *Post-War Reconstruction in Lebanon: A Case Study*. UN.
- UN-Habitat. (2021). *Libya City Profile: Local Reconstruction Initiatives*. UN.
- United Nations Children's Fund. (2024). *Gaza crisis: Children under fire*. UNICEF.
- United Nations Children's Fund. (2025). *Aid blockade in Gaza leaves children at grave risk*, UNICEF.
- United Nations Office for Disaster Risk Reduction. (2017). *The Sendai Framework Terminology on Disaster Risk Reduction. "Reconstruction"*, UNDRR.
- World Bank, United Nations, & European Union. (2025, February 18). *New report assesses damage, losses and needs in Gaza and the West Bank: Gaza & West Bank Interim Rapid Damage and Needs Assessment (IRDNA)*. World Bank Group.
- United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (2025). *Situation report #170 on Gaza Strip and West Bank including East Jerusalem*, UNRWA.